

## فم الوم العالمم للدمقراطية: التجربة العراقية طررق مزرور بالأغام

2015-09-13 على حسن عبفد

فرى معنوم بالدمقراطية أنها تعنى شكلا من أشكال الحكم فشارك ففها جمعم المواتن المؤهلن على قدم المساواة - إما مباشرة أو من خلال ممثلن عنهم منتخبن - فف اقتراح، وتطور، واستحداث القوانن، وهف تشمل الأوضاع الاجتماعفة والاقتصادفة والثقافة الفف تمكن المواتن من الممارسة الحرة والمتساوية لتقرر المصفر السفسف.

وفطلق مصطلح الدمقراطية أفاانا على المعنى الضفق لوصف نظام الحكم فف دولة ديمقراطية، أو بمعنى أوسع لوصف ثقافة مجتمع. والدمقراطية بهذا المعنى الأوسع هف نظام اجتماعف ممفز يؤمن به وفسفر علىه المجتمع وفشفر إلى ثقافة سفسفة وأخلاقفة معينة تتجلى ففها مفاهفم تتعلق بضرورة تداول السلطة سلمفا وبصورة دورفة.

والدمقراطية تناقض الأرستقراطية، الأولى تعنى حكم الشعب، والثانية تعنى حكم نخبة علما أن جمعم الحكومات الدمقراطية على مر التاريخ القفم والحفث، تشكلت ففها الممارسة الدمقراطية من فئة النخبة حتى منح حق العتق الكامل من العبودفة لجمعم المواتن البالغن فف معظم الدمقراطفات الحفثة من خلال حركات الاقتراع فف القرنن التاسع عشر والعشرن.

كذلك فإن لفظ الدمقراطية لوصف الدمقراطية اللبرالفة فشكل خلطا شائعا فف استخدام المصطلح سواء فف الغرب أو الشرق، فالدمقراطية هف شكل من أشكال الحكم السفسف قائمٌ بالإجمال على التداول السلمف للسلطة، وحكم الأكثرفة ففنا اللبرالفة تؤكد على حمافة حقوق الأفراد والأقلفات، تحت نظام الدمقراطية اللبرالفة أو درجة من درجاته.

وفعفش فف بداية القرن الواحد والعشرن ما فزفد عن نصف سكان الأرض فف أوروبا والأمرفكفن والهند وأنحاء أخرى، ففنا فعفش معظم الباقر تحت أنظمة تدعى نوعاً آخر من الدمقراطية، تتناقض مع أشكال الحكم الفف فمسك شخص واحد ففها بزمام السلطة، كما هو الحال فف نظام الحكم

الملكي، أو حيث يستحوذ على السلطة عدد قليل من الأفراد.

## مرحلة التحولات الكبيرة

في التاريخ السياسي الحديث للعراق، منذ تأسيس الدولة العراقية الحديثة في 1921، نشأت بعض الديمقراطيات، ولم تكن مكتملة بسبب عدم الاستقلال، وكانت حقبة الملكية في العراق ذات مؤشرات عن النظام الديمقراطي، وكانت هناك مؤسسات دستورية، وفصل للسلطات، إلا أن عيب هذا النظام السياسي على الرغم من شكله الديمقراطي، تبعيته للاستعمار الانكليزي.

في حقبة الوصول الى السلطة بالقوة (الانقلابات العسكرية) لم تتشكل ديمقراطية في العراق يشار لها بالبنان، وصولا الى التحولات الهائلة بعد نيسان 2003 ونقصد بذلك التدمير الكامل لركائز الدولة العراقية والمرافق والمؤسسات الحكومية كافة، وبعد التأسيس الجديد لهذه البنى، أطلق على هذه المرحلة تسمية (التجربة الديمقراطية الجديدة في العراق)، ولكن رافق هذه الديمقراطية عثرات كبيرة، فقد وضعت العصي في دولاب الديمقراطية فأبطأت، بل وتراجعت كثيرا.

فهناك ظروف معروفة رافقت التجربة العراقية، جعلتها تعاني من معوقات كثيرة وكبيرة، وأسهمت في ببطء حركتها ونضوجها، بمعنى واجهت هذه التجربة عقبات صعبة منها الارهاب، واجندات الدول الاقليمية، وحادثة التجربة للطبقة السياسية، وبدء بناء مؤسسات الدولة الدستورية من الصفر، فكان الانشغال بالجانب الامني عاملا معوقا لتقدم التجربة الديمقراطية في العراق، كذلك هناك تخطيط ربما هو خارجي بمساعدة داخلية على توفير حواضن للفساد.

ومع ذلك، لا شك أن الديمقراطية كمنهج حياة، وكنظام حكم يسوس الدولة والشعب، أفضل من النظام الأحادي الدكتاتوري المستبد، فمع الاخطاء التي رافقت هذه التجربة، وعدم النضوج والتعثر، إلا أن المضي في طريق الديمقراطية هو الأفضل للعراق بطبيعة الحال، وإن كان الطريق طويلا وشاقا ومليئا بالعقبات (والدسائس) والمشكلات.

لا بديل عن الديمقراطية

ولكن في نهاية المطاف.. الديمقراطية هي الخيار الأفضل عندما تكتمل وتقوى وتأخذ شكلها الدستوري المنضبط، علما أن النضوج والاكتمال لا يمكن أن يتحقق بين ليلة وضحاها، لاسيما أننا جميعا نقر بأن العقبات التي واجهت وتواجه هذه التجربة، تجعل منها بطيئة، وقد يصل الأمر بالشعب وبمن يهيمه الأمر الى اليأس.

وفي جميع الاحوال، ليس امام العراق والعراقيين خيار آخر، يضا هي الديمقراطية، حتى مع انطلاق الاصوات التي تنادي بأهمية عودة المركزية، ورفض التعددية، واللجوء الى الفردية والقبضة الحديدية في ادارة الدولة، بسبب انتشار الفساد، وضعف اداء الوزارات والحكومات المحلية، وقلة الخدمات، وضعف المؤسسة العسكرية، والتدخلات السافرة لأنظمة دول الجوار في القرار العراقي، إلا أن هذا كله لا يببر العودة الى الاستبداد.

فالقبول بالاستعباد السياسي يعني القبول بالذل، والعودة الى أغطية الظلم التي كان الواقع العراقي يتلغف بها من اقصاه الى أقصاه، لهذا رفض العراقيون العودة الى العنف السلطوي، وتحملوا الارهاب والفساد وفقدان الأمن، على أمل أن تتحقق احلامهم بدولة مدنية يسودها العدل الاجتماعي والمساواة في الفرص والعيش في كنف حياة حرة.

إن هذا الهدف الكبير الذي رسم له العراقيون بصبر، وخططوا له بأناة وأمل، يستدعي منهم مزيدا من التحمل والتضحيات، إذ علمتنا التجارب الاخرى للشعوب أن لاشيء مهم وراقي تحصل عليه من دون تضحيات جسيمة، وهذا ما يتعرض له العراق والعراقيون اليوم، وهم يعرفون الجهات التي لا تريد اكتمال تجربتهم الديمقراطية ووقوفها على قدميها.

إن اسلوب رفع الألغام وابعادها عن طريق الديمقراطية، هو اسلوب العراقيين في بناء تجربتهم، ولكن ينبغي التنبه بقوة الى قضية التأسيس ومثاقته، فالأسس المتينة والصحيحة في بناء الدولة العراقية سياسيا واقتصاديا واجتماعيا، هي التي تحدد مستقبل الدولة، هذا ما ينبغي على العراقيين التنبه له والعمل من اجله وفق سياسة الصبر الطويل، والابتعاد عن العشوائية.

فالتخطيط للأهداف البعيدة المدى يستدعي رؤية عميقة، ودراية وخبرات محلية متمرسه، ولا بأس

الاستفادة من الاصدقاء في الخارج، بشرط ضمان دقة رؤيتهم والحياد والابتعاد عن المصالح الذاتية، وصولا الى تجربة ديمقراطية تنهض بالعراق كدولة مدنية تضاوي الدول المتقدمة، وتقف معها جنبا الى جنب، بعزٍ وافتخار.